2 July 1999
ARABIC

الجمعية العامة

اللجنة المختصة لوضع اتفاقية لمكافحة

الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الدورة الرابعة

فيينا ، ٢٨ حزيران/يونيه - ٩ تموز/يوليه ١٩٩٩

البند ٣ من جدول الأعمال

النظر في مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ،

مع تركيز خاص على المواد ٤ مكررا ثانيا و ٥ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١٤

الاقتراحات والمساهمات الواردة من الحكومات بشأن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الصين : تعديلات على المادة ١٤ من المشروع المنقح لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

المادة ١٤ : المساعدة القانونية المتبادلة

الفقرة ٦

١ - يستعاض عن الفقرة بما يلي :

"٦ - لا تكون الدولة الطرف متلقية الطلب ملزمة بتقديم المساعدة الا اذا كان التصرف الذي قدم الطلب بشأنه يمثل جرما بمقتضى قانونها الداخلي . بيد أنه يجوز لها ، عندما ترى ذلك مناسباً ، أن تقدم المساعدة ، اذا ما قررت فعل ذلك حسب تقديرها ، بصرف النظر عما اذا كان ذلك التصرف يمثل جرماً بمقتضى قوانين الدولتين الطرفين الطالبة والمتلقية للطلب ."

الفقرة ٨

٢ - تضاف الجملة التالية بعد الجملة الأولى :

"ويجوز للدول الأطراف أيضاً أن تعين للغرض ذاته سلطات منفصلة تعنى بمناطقها أو أقاليمها الخاصة التي لها نظم مستقلة للمساعدة القانونية المتبادلة ."

الفقرة ١٤

٣ - يستعاض عن الفقرة بما يلي :

"١٤ - لا يجوز للدولة الطرف الطالبة أن تستعمل أي معلومات أو أدلة قدمت إليها عملاً بهذه المادة لأي أغراض غير الأغراض المذكورة في طلب المساعدة دون موافقة مسبقة من الدولة الطرف متلقية الطلب."

الفقرة ١٦

٤ - يستعاض عن الفقرتين الفرعيتين (ج) و (د) بما يلي :

"(ج) إذا كان تنفيذ الطلب يتنافى مع المبادئ الأساسية لقوانين الدولة الطرف متلقية الطلب ؛

"(د) إذا كانت الدولة الطرف متلقية الطلب قد أصدرت حكماً نهائياً على الشخص المشتبه فيه أو المدعى عليه ذاته بشأن نفس الجرم الذي قدم الطلب سببه ."

٥ - تضاف فقرة جديدة على النحو التالي :

"(...) قبل رفض المساعدة عملاً بهذه الفقرة ، يتعين على الدولة الطرف متلقية الطلب أن تتشاور مع الدولة الطرف الطالبة للنظر فيما إذا كان يمكن تقديم المساعدة رهناً بما تراه لازماً من شروط . وإذا قبلت الدولة الطرف الطالبة تلك المساعدة رهناً بتلك الشروط ، يتعين عليها أن تتقيد بالشروط ."